



القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الاثنين، 29 يناير 2024

في التقرير:

- وزراء كبار يشاركون في مؤتمر لتشجيع الاستيطان في غزة ونقل سكانه
- تمزق في الليكود بعد مؤتمر الاستيطان في غزة: "فليعودوا إلى شاس وقوة يهودية"
- وزارة التربية والتعليم تدرس إمكانية تقليص الأنشطة التعليمية للأونروا في القدس
- الرئيس هرتسوغ يهاجم محكمة لاهاي: "لاهاي شوهت كلامي"
- مكتب نتنياهو بشأن محادثات إطلاق سراح المختطفين: "فجوات كبيرة بين الطرفين"
- المتحدث باسم الأمم المتحدة: تجميد التمويل للأونروا سيؤدي إلى وقف أنشطتنا في غزة في نهاية شهر فبراير

وزراء كبار يشاركون في مؤتمر لتشجيع الاستيطان في غزة ونقل سكانه

"هآرتس" / "معاريف" / "يسرائيل هيوم"



القدس عاصمة فلسطين

شارك آلاف الأشخاص، بينهم وزراء كبار في الحكومة، مساء أمس (الأحد) في مؤتمر أقيم في مباني الأمة بالقدس، لتشجيع إقامة المستوطنات في قطاع غزة، تحت عنوان: "احتلال قطاع غزة والاستيطان فيه!". وشارك في المؤتمر 12 وزيرا و15 عضو كنيسة، من بينهم الوزراء بتسلئيل سموطريتش وأوريت ستروك، من الصهيونية الدينية، وعميحي شيكلي وحاييم كاتس وماي جولان وشلومو كرعي، وميكي زوهار وعيديت سيلمان من الليكود، وإيتمار بن غفير ويتسحاق فاسرلوف وعميحي إياهو من قوة يهودية، ويتسحاق جولدنوباف من يهودت هتورا.

وشارك في المؤتمر أعضاء الكنيسة: حانوخ مالبيتسكي (الليكود)، نيسيم فاتوري (الليكود)، عميت هليفي (الليكود)، تالي غوتليب (الليكود)، إيتي عطية (الليكود)، موشيه بسال (الليكود)، أريئيل كيلنر (الليكود)، دان إيلوز (الليكود)، ليمور سون هار مليخ (قوة يهودية)، إيتسيك كروزر (قوة يهودية)، ألموج كوهين (قوة يهودية)، تسفيكا فوجل (قوة يهودية)، موشيه سلمون (الصهيونية الدينية)، تسفي سوكوت (الصهيونية الدينية)، ميخال فالديغر (الصهيونية الدينية)، والحاخامات دوف ليئور (كريات أربع سابقا)، إياكيم ليفانون (السامرة)، ديفيد بانديل (يشيفات سديروت) وعوزي شرباف (جمعية هرحيبي). كما شاركت عدة عائلات من أهالي المختطفين والأسر الثكلى وسكان الجنوب وقطاع غزة، ونواة الاستيطان في قطاع غزة وحشد كبير من المستوطنين. ووقع أعضاء الكنيسة والوزراء على اتفاقية الاستيطان في قطاع غزة وشمال السامرة.



القدس عاصمة فلسطين

وتحدث بن غفير في المؤتمر ودعا إلى "إعدام الإرهابيين وتشجيع الهجرة". وقال: "نحن نفهم بالفعل أن هروب يجلب الحرب، وأنه إذا أردنا ألا يكون هناك المزيد من 10/7، يجب إلى العودة إلى الوطن والسيطرة على المنطقة، بالإضافة إلى تقديم منطق أخلاقي وتوراتي وديني - تشجيع الهجرة وفرض قانون عقوبة الإعدام "للإرهابيين" - نخبة بعد نخبة، إرهابي بعد إرهابي". وفي وقت لاحق من خطابه، توجه إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وقال: "من العار أن ننتظر 19 عامًا أخرى لنفهم أنه يجب إعادة غوش قطيف وشمال السامرة. حان الوقت للعودة إلى الوطن، للعودة إلى أرض إسرائيل، لتشجيع الهجرة، لفرض عقوبة الإعدام على الإرهابيين، حان وقت النصر."

كما تحدث وزير المالية بتسلئيل سموطين في المؤتمر وقال: "قبل ثلاث سنوات قلت إنه سيتعين علينا العودة إلى غزة وآمل ألا نضطر إلى القيام بذلك بعد أن نتعرض للضرب وندفع ثمننا باهظًا". وأضاف أن العديد من الجنود الذين يقاتلون الآن في قطاع غزة "طردوا من هناك وهم أطفال، وعليهم التأكد من عودتهم إلى هناك كمستوطنين لحماية شعب إسرائيل."

كما تحدث في المؤتمر وزير السياحة حاييم كاتس (الليكود)، وقال عن الأجواء التي سادت حزبه خلال فترة الانفصال عام 2005: "كنت أنتمي إلى مجموعة تسمى "المتطرفين" التي حاربت ضد الترحيل في غوش قطيف. في ذلك الوقت، بالمناسبة، التقيت يوسي دغان. لقد مررنا بهذه العملية المهيئة، واليوم بعد 18 عامًا لدينا الفرصة للوقوف وبناء وتجديد



القدس عاصمة فلسطين

وتوسيع أرض إسرائيل - معًا بالروح والإيمان سنعمل على ذلك. لأن هذه مباراة نهائية بالنسبة لنا، لا توجد إعادة. لا يوجد تخصيص للتحسينات. الآن معًا سنفعل ذلك ونفوز." وتعتبر مشاركة ممثل رسمي لليهود المتشددين في هذا الحدث - وزير البناء والإسكان من يهودت هتورا، يتسحاق جولدكنوباف - غير عادية. وقال: "عندما توليت منصب وزير البناء والإسكان، اصطحبت فريقتي لزيارة متحف غوش قطيف، بهدف الاطلاع عن قرب على عواقب تسليم أجزاء من أرض إسرائيل إلى العدو الفلسطيني. لقد صدمت. اليوم أصبح واضحًا للجميع أن هذا كان خطأ جسيمًا". وتعهد جولدكنوباف أمام الحضور بأنه سيدعم "الحكومة الإسرائيلية لتصحيح الظلم الفادح والعودة إلى غوش قطيف وقطاع غزة الذي كان موقع استيطان يهودي منذ قبل التاريخ. إعادة الاستيطان في غوش قطيف سترسخ الوعي لدى العدو وتزيد من أمن مواطني إسرائيل."

وانتقد رئيس المعارضة يئير لبيد المؤتمر ومشاركة وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف فيه. وقال: "مؤتمر الاستيطان في غزة الذي عقده حزب قوة يهودية بمشاركة العديد من الوزراء من حزب الليكود، هو وصمة عار لنتنياهو وللحزب الذي كان ذات يوم في قلب المعسكر الوطني، وهو الآن يتخلف بلا حول ولا قوة وراء المتطرفين، هذا ضرر دولي، ضرر لصفقة محتملة، ويعرض جنود الجيش الإسرائيلي للخطر، هذا عدم مسؤولية فظيعة. نتنياهو غير مؤهل، وهذه الحكومة غير مؤهلة."



القدس عاصمة فلسطين

وانتقدت رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي المؤتمر، وكتبت على تويتر: "لقد أخرج ننتياهو الكهانية من الهامش الفاحش لقيادة دولة إسرائيل. التحريض الذي أدى إلى مقتل رابين يهدد الآن بتدمير دولة إسرائيل".

رقص وهتافات "ترانسفير"

وتكتب "معاريف"، أن وزير المالية، بتسلئيل سموطريتش، قال في المؤتمر: "إن شعب إسرائيل يقف عند مفترق طرق مهم وهام، وعلينا أن نقرر - هل نهرب من الإرهاب مرة أخرى ونسمح لبؤرة القتل أن تتدلع وتتمو مرة أخرى وراء السياج، أم نستوطن الأرض ونسيطر عليها ونحارب الإرهاب ونجلب الأمن لدولة إسرائيل بأكملها. أنتم تعرفون ما هو الجواب. بدون استيطان لا يوجد أمن. وبدون أمن في غلاف إسرائيل، لا أمن في كل إسرائيل".

وأضاف أيضًا: "مثل العديد من أصدقائي والعديد من الجالسين هنا، أنا أيضًا تعرضت للضرب في الصف الثامن عندما عارضنا حماقة الفظيعة لاتفاقيات أوسلو اللعينة. كنا نعرف ما سيجلبه ذلك وقاتلنا. مثل كثيرين، حاربت أيضًا الطرد من غوش قطيف. ودفعت حرיתי ثمنًا لذلك لعدة أسابيع. وأنا فخور بذلك. لقد قاتلنا لأننا كنا نعرف ما سيجلبه ذلك علينا".



القدس عاصمة فلسطين

وتم خلال المؤتمر عرض خطة لتجديد الاستيطان في قطاع غزة، والتي تشمل النوى الاستيطانية في مدينة غزة وخانيونس. ومن ناحية أخرى، ستتظم حركة "طريقنا" المناهضة لـ "مؤتمر النصر" الداعي للاستيطان في غزة، وقفة احتجاجية ضد العودة إلى الاستيطان في غزة، فيما تم تهجير 125 ألف من سكان مستوطنات الشمال والجنوب من منازلهم. وستقام الوقفة الاحتجاجية عند مدخل مباني الأمة في القدس حيث عقد المؤتمر.

وقال المدير العام للحركة، نمرود دويك: "طالبنا رئيس الوزراء ننتياهو بمنع انعقاد المؤتمر الذي يقوم فيه وزراء الحكومة بحملة سياسية مع اقتراح وهمي لإعادة الاستيطان في قطاع غزة من أجل خلق صورة النصر. صورة النصر الحقيقي هي عندما يعود الأطفال للعب في باري والمستوطنات الأخرى المحيطة بها. لقد أعرب ننتياهو عن معارضته للاستيطان في غوش قطيف، لكنه لم يمنع مشاركة وزراء حزبه في المؤتمر. هذا التلميح إلى اليمين المسياني خطير في ساعة الحرب هذه. نحن نحتاز للنصر، وليس لممارسة ألعاب السياسة".

**تمزق في الليكود بعد مؤتمر الاستيطان في غزة: "فليعودوا إلى شاس وقوة يهودية"
"معاريف"**

في المؤتمر الذي عقد أمس (الأحد) في مباني الأمة في القدس تحت عنوان "الاستيطان يجلب الأمن - العودة إلى قطاع غزة وشمال السامرة"، والذي حضره 12 وزيرا و15 عضو كنيسة، والذين وقعوا على معاهدة لضم قطاع غزة وشمال السامرة.



القدس عاصمة فلسطين

وانتقدوا في الحزب هذا المؤتمر ووجه مسؤولون كبار في الليكود انتقادات حادة لأعضاء الحزب الذين طالبوا بترحيل الفلسطينيين وتشجيع الهجرة الطوعية من قطاع غزة. وقال الحزب: "لقد حان الوقت لعودة درعي إلى شاس، وماي جولان إلى قوة يهودية - وعودة الليكود إلى كونه حزبًا وطنيًا ليبراليًا".

وكتبت ميراف ميخائيلي، رئيسة حزب العمل: "إن التحريض الذي أدى إلى مقتل رابين يهدد الآن بالقضاء على دولة إسرائيل". وأضافت في تغريدة عرضت فيها شريط فيديو للحاضرين في المؤتمر وهم يرقصون، وكتبت: "مجموعة المسحانيين يرقصون في نشوة وكأنه لم تكن هنا مذبحه رهيبه في السابع من أكتوبر، وكأننا لم نخسر أكثر من 500 جندي، وكأنه ليس هناك 136 رهينة في أنفاق حماس الآن".

وكتب حزب "يوجد مستقبل" على حسابه على تطبيق "X": الليكود الذي وقف أمام خطابات كهانا وخرج من الهيئة العامة بازدراء، يقف الآن ليرقص على الأنغام السياسية لخليفته المتطرف في مؤتمر سياسي للاستيطان في غزة. لقد أضاع الطريق."

ودعا وزير السياحة من حزب الليكود، حاييم كاتس، خلال المؤتمر إلى "توسيع أرض إسرائيل - الآن". ونظم المؤتمر رئيس مجلس السامرة يوسي دغان بالتعاون مع حركة "تحالا"، وشارك فيه العديد من الحاخامات.



القدس عاصمة فلسطين

وتكتب "يسرائيل هيوم"، أن المنظمين عرضوا على المنصة خارطة تبين مواقع الاستيطان السابقة في قطاع غزة والمستوطنات الجديدة التي يريدون إقامتها. وترددت في القاعة هتافات وشعارات "ترانسفير" و"الموت للإرهابيين".

وتضمنت الخريطة التي تم تقديمها عدداً من نوى الاستيطان داخل قطاع غزة: نواة مستوطنة "يشاي" التي يفترض أن تُبنى على أطراف بلدة بيت حانون" التي تم تدميرها، ونواة "ماعوز" في الساحل الجنوبي لقطاع غزة. ونواة "بوابات غزة" في خان يونس، ونواة مستوطنة متطرفة تسمى "حيسد لألاقيم" في جنوب رفح.

وزارة التربية والتعليم تدرس إمكانية تقليص الأنشطة التعليمية للأونروا في القدس

"يسرائيل هيوم"

في أعقاب الادعاءات بتورط الأونروا في جرائم 7 أكتوبر ضد المستوطنات المحيطة بغزة، وفي أعقاب قرار عدة دول في العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا، بتعليق التمويل المالي للأونروا، تنوي وزارة التربية والتعليم تغيير سياستها بشأن التعليم في مؤسسة الأونروا في القدس.

ومن المتوقع أن يناقش وزير التربية والتعليم يوآف كيش، ومسؤولون من بلدية القدس ووزارة الخارجية، هذا الأسبوع إمكانية تغيير السياسة بشكل غير مسبوق تجاه الأنشطة التعليمية التي تقوم بها الأونروا في الشرق القدس للحد من مدى تأثير وتحريض نظام الأونروا التعليمي في القدس!



القدس عاصمة فلسطين

والمقصود أن تكون هذه هي الخطوة الأولى التي ستتخذها إسرائيل منذ المنشورات التراكمية حول مشاركة موظفي الأونروا في المجزرة، وهي خطوة ستضاف إلى قرار العديد من دول العالم بتجميد التبرعات للمنظمة حتى نهاية العام.

في العقد الماضي، نشرت الكثير من التقارير التي ادعت تدريس محتوى تحريضي في الجهاز التعليمي التابع للأمم المتحدة. ولكن باستثناء البيانات - لم يتم القيام بأي شيء للحد من أنشطة المنظمة في القدس الشرقية. أحد أهداف اللقاء المتوقع هذا الأسبوع هو الاستفادة من الفرصة الدولية التي تتيح اتخاذ إجراءات ضد الأونروا، على الرغم من أنها منظمة تابعة للأمم المتحدة.

في غضون ذلك، وردا على سؤال "إسرائيل هيوم" بشأن تقليص نشاط الأونروا في توزيع المساعدات في غزة في ظل الانشغال الدولي بالموضوع - يدعي مجلس الأمن القومي أنه من الضروري إيجاد منظمات مساعدة ورفاهية بديلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من النتائج والمعلومات الشاملة المتعلقة بسيطرة حماس على الأونروا ودمج أفرادها في المنظمة، تواصل إسرائيل نقل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من خلال آليات الأونروا.

وذكر مكتب رئيس الوزراء، باسم مجلس الأمن القومي، أن: "مجلس الوزراء لم يناقش حتى الآن تداعيات الكشف عن تورط موظفي الأونروا في هجوم حماس في أكتوبر. وموقف الحكومة، كما هو معروف، هو "أن الأونروا تعمل على إدامة "اللجوء الفلسطيني"



القدس عاصمة فلسطين

كسياسة متعمدة ليس فقط في غزة. لذلك، مطلوب تحديد منظمات الرعاية الاجتماعية والمساعدات التي ستعمل دون أجندة سياسية معادية لدولة إسرائيل".

الرئيس هرتسوغ يهاجم محكمة لاهاي: "لاهاي شوهت كلامي"
"يسرائيل هيوم"

رد الرئيس يتسحاق هرتسوغ للمرة الأولى، أمس الأحد، على قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي ووصفه بأنه "مؤامرة دموية". ويعتقد هرتسوغ، الذي وردت تصريحاته ضد الإرهاب في غزة في القرار، أنه تم تحريف كلامه.

وبحسب هرتسوغ، فإن "لإسرائيل الحق الكامل في الدفاع عن نفسها، وستظل ملتزمة تمامًا بأمن مواطنيها. وهذا حق راسخ في أهم أسس القانون الدولي؛ وبشكل عام، أي شخص له عيون يمكنه أن يرى أن إسرائيل تتصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي.

"إن المناقشة ذاتها في المحكمة في لاهاي - عشية اليوم العالمي لإحياء ذكرى المحرقة - حول ما إذا كانت دولة إسرائيل الديمقراطية والأخلاقية والمسؤولة، التي نهضت من رماد المحرقة بدعم ساحق من أسرة الأمم ومؤسساتها ترتكب إبادة جماعية، هو فرية دموية تقوض القيم ذاتها التي تقوم عليها محكمة لاهاي."

وشدد هرتسوغ على أن "هناك شيئاً صادمًا في رؤية كيف تغلغت ظاهرة "ما بعد الحقيقة" حتى في أهم المؤسسات. حتى على المستوى الشخصي، الطريقة التي شوهوا بها كلماتي،



القدس عاصمة فلسطين

باستخدام أجزاء مجزأة جدًا جدًا منها؛ بهدف دعم تفسير قانوني لا أساس له من الصحة – يثير اشمئزازي".

مكتب نتنياهو بشأن محادثات إطلاق سراح المختطفين: "فجوات كبيرة بين الطرفين"
"معاريف"

افتتحت يوم أمس (الأحد) في باريس قمة بمشاركة مسؤولين كبار من إسرائيل والولايات المتحدة وقطر ومصر في محاولة للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحركة حماس لإنهاء الحرب التي بدأت في 7 أكتوبر.

وقال مكتب رئيس الوزراء: "قبل قليل انتهت القمة الاستخباراتية في أوروبا بمشاركة رئيس الموساد ديفيد برنياع ورئيس الشاباك رونين بار، والمقدم الاحتياط نيتسان ألون، مع رئيس وكالة المخابرات المركزية ورئيس وزراء قطر، ووزير المخابرات المصري. ووصف الاجتماع بأنه اجتماع بناء. لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة وسيواصل الطرفان مناقشتها في وقت مبكر من هذا الأسبوع في اجتماعات متبادلة إضافية.

وذكرت قناة "أخبار 13" أنه خلال المناقشات التي جرت في فرنسا، تم طرح مسودتين لمقترحات مركزية: اقتراح القطريين ومشروع المصريين. الاقتراح القطري يتحدث عن مرحلتين – الأولى إنسانية، ومن ثم إطلاق سراح الجنود. والاقتراح المصري يشبه الاقتراح الإسرائيلي، ويتحدث عن 3-4 مراحل تكون فيها النساء والمرضى أولاً – وهنا أيضاً الجنود في النهاية. وتضمن كلا الاقتراحين إطلاق سراح عدد كبير من الإرهابيين والقتلة،



القدس عاصمة فلسطين

ووقف إطلاق النار لفترة طويلة. ولم يتم حل الخلاف بشأن نهاية الحرب بعد. وقالت مصادر سياسية لـ "معاريف": "انتهى اللقاء في أجواء إيجابية. وما زال من المبكر معرفة ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى انفراج في المفاوضات بشأن صفقة جديدة لإعادة المخطوفين". ويذكر أن القمة السرية، التي أصبحت في الأيام الأخيرة الأكثر تداولاً في القطاع الإعلامي والسياسي والعام، انعقدت أمس على خلفية سلسلة من الخطوط العريضة لصفقة الرهائن، والغرض منها هو تليخيص جميع نقاط الاتفاق بين الطرفين وإحداث اختراق نحو الاتفاق. ويؤكد تشكيل الوفد الإسرائيلي على أهمية الحدث: إلى جانب رئيس الموساد ديفيد برنياع، ورئيس الشاباك رونين بار والرائد احتياط نيتسان ألون، المسؤول في الجيش الإسرائيلي عن الجهود الاستخباراتية في مجال الأسرى والمفقودين، يشارك في الاجتماع رئيس وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز، ورئيس المخابرات المصرية عباس كمال، ورئيس الوزراء القطري محمد آل ثاني.

ليس من الواضح في الوقت الحالي إلى أي مدى ضاقت الفجوات وإلى أي مدى تقدم الطرفان في محادثاتها الأخيرة، لكن بناء على كل التقارير التي نشرت في الفترة الأخيرة مقرونة بتصريحات مصادر في إسرائيل، فإنه يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من أن الصفقة لا تزال بعيدة عن النضج وأن إغلاقها لا يلوح في الأفق على المدى القريب، إلا أن هناك عناصر بدأت تستقر على كلا الجانبين: ليس نهاية للحرب، كما أصرت حماس حتى الآن، ولكن وقف إطلاق نار طويل لمدة شهرين - وهو المطلوب الذي يبدو أن



القدس عاصمة فلسطين

إسرائيل مستعدة للموافقة عليه. والعنصر الآخر هو إطلاق سراح عدد كبير من المختطفين، نحو مائة، في حين أنه ليس من المؤكد على الإطلاق أن هؤلاء هم جميع المختطفين الذين ما زالوا في أيدي حماس في غزة.

وتشير التقديرات إلى أن حماس لا تزال تصر على إبقاء عدد من الإسرائيليين في أيديها، في حين أن الصفقة ستشمل عدداً من الجثث إلى جانب المختطفين الأحياء. وفي هذه اللحظة ليس واضحاً أيضاً ما إذا كانت الاقتراحات التي يتم طرحها في باريس تشمل الجنود الذين تحتجزهم حماس، وما إذا كانت المجندات أيضاً جزءاً من الصفقة. ويبدو أن الطلب الآخر لحماس، وهو انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من القطاع، هو شرط قابل للحل في ظل ظروف معينة.

وبغض النظر عن الاتفاق، فإن المستوى العسكري لا ينوي ترك قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي داخل القطاع عندما ينتقل القتال إلى المرحلة الثالثة بشكل نهائي. لكن، إلى جانب النقاط التي تبدو قابلة للحل، هناك مطلبان مركزيان لم يجدا حلها بعد ولم يتم إحراز أي تقدم فيهما بين الطرفين: مطلب حماس بوقف كامل ودائم للحرب وهو ما ترفضه إسرائيل، والأمر الآخر الذي لا يقل أهمية هو مسألة مكانة حماس في السلطة في اليوم التالي، وفكرة نفي قادة حماس وهو ما ترفضه المنظمة حتى الآن. ومن المحتمل أن يُطرح الاتفاق على تشكيل حكومة مدنية في قطاع غزة، عندما تنتقل حماس إلى نموذج حزب



القدس عاصمة فلسطين

الله في لبنان. هذه الفكرة غير مقبولة لدى إسرائيل، وإذا لم يتم إيجاد الحل فإنها ستكون عائقاً في طريق تحقيق الصفقة.

في النهاية، ما سيحدد الجهود المبذولة لتحقيق انفراج في الاتفاق الجديد هو استعداد الأطراف للتخلي عن المتطلبات الأساسية، ناهيك عن الجداول الزمنية المختلفة.

سؤال آخر هو سؤال سياسي. لقد أوضح شريكا بنيامين نتنياهو في الائتلاف، الوزيران بن غفير وسموطريتش، في عدة مناسبات أن وقف الحرب وسحب القوات من القطاع يعني خروجها من الحكومة. فهل من المحتمل أن تغير فكرة إنهاء الحرب تحت ستار وقف إطلاق النار لمدة شهرين موقفهما، وهل سيكون تصميم شركاء الائتلاف، في نظر نتنياهو، عقبة كأداء في طريق التوصل إلى اتفاق؟ هذه هي القضايا القادرة إلى حد كبير على تحديد المحاولة الحالية للتوصل إلى صفقة رهائن جديدة.

المتحدث باسم الأمم المتحدة: تجميد التمويل للأونروا سيؤدي إلى وقف أنشطتنا في غزة في نهاية شهر فبراير

"هأرتس"

قال المتحدث باسم وكالة الأونروا إن قرار تجميد تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) سيؤدي إلى عدم قدرة الوكالة على تقديم المساعدات لسكان قطاع غزة بعد شهر فبراير المقبل. وقال عدنان أبو حسنة، أمس (الأحد)، في مقابلة مع إذاعة الشمس، إلى قرار ثنائي دول تجميد التمويل، عقب الاشتباه بتورط بعض



القدس عاصمة فلسطين

موظفي الأونروا في مجزرة 7 أكتوبر الماضي. وأضاف أن تجميد التمويل سيؤثر على الخدمات التي تقدمها الوكالة ليس فقط في غزة، بل أيضا في الضفة الغربية والدول العربية، مضيفا أن "هذا القرار له عواقب كارثية. وفي الوقت نفسه، من المستحيل فرض مثل هذه العقوبات القاسية عندما أصبح جميع سكان قطاع غزة لاجئين ونازحين.

وأوضحت مصادر في وكالة الأونروا أنه طالما لم ينته التحقيق مع موظفيها، فلن يتمكنوا من معالجة الشبهات التي أثرت ضدهم. وفي الوقت نفسه، أعربوا عن خوفهم الشديد من الإضرار بأنشطة المنظمة. وقال مسؤول كبير في الوكالة إن "وقف التمويل سيكون له تأثير على حياة ما يقرب من مليوني شخص في قطاع غزة". وأعلنت الأونروا، أمس، أنها ستواصل توزيع الطحين على اللاجئين والنازحين في رفح، بحسب عدد أفراد كل أسرة، وبحسب أبو حسنة، فإن الوكالة اشترت هذا الطحين في السابق.

وفي الوقت نفسه أصدر مكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بيانا جاء فيه أن "هدف الحملة التي تقودها إسرائيل ضد الأونروا هو القضاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين. القرار بتعليق المساعدات الاقتصادية قبل انتهاء التحقيق، هدفه معاقبة الملايين من الشعب الفلسطيني دون عدالة وبطريقة غير إنسانية."

ووصف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية قرار وقف تمويل الوكالة بـ "الخطوة الانتقامية"، وقال إن إسرائيل تستغل الأجواء العامة بعد قرار محكمة العدل الدولية في



القدس عاصمة فلسطين

لاهاي "للإضرار بالأونروا والقضاء على قضية اللاجئين". ودعا الدول العربية إلى المساعدة في تمويل الأونروا من أجل ضمان استمرار نشاط المنظمة.

وفي حديث مع "هآرتس"، حذر مسؤول فلسطيني كبير أيضاً من العواقب الإقليمية لخفض التمويل. وأضاف "الدول المانحة ترى في ذلك إجراء عقابياً للأونروا، ربما لتحسين الإجراءات، لكن العواقب يمكن أن تكون وخيمة، حتى على مستوى إشعال الأرض في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وأيضاً في لبنان والأردن، حيث تعمل أيضاً مؤسسات المنظمة. ولذلك، لا يمكن اعتبار القرار بمثابة إجراء عقابي ضد حماس، بل عنصر يمكن أن يقوض الاستقرار الإقليمي."

وبحسب تقرير لوكالة الأنباء الأردنية، فإن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي تحدث مع الأمين العام للوكالة فيليب لازاريني، وأخبره أنه لا يمكن فرض عقوبة جماعية على المنظمة لمجرد الاشتباه في 12 موظفاً، من موظفيها البالغ عددهم 13 ألفاً. وبحسب قوله فإن قيام الوكالة بفتح تحقيق في الشبهات للتحقق من الادعاءات الموجهة ضد موظفيها أمر مهم. وأضاف أنه "يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم الأونروا لمنع المجاعة في قطاع غزة".